



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية رقم 2022/10 بتاريخ 13 يناير 2022
بشأن شكاية "....." المتعلقة بطلب العروض رقم 2021/14 المعلن عنه من طرف
المركز الاستشفائي

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة «.....» عدد2021-11-3002 – المتوصل بها بتاريخ 01
دجنبر 2021؛

وعلى الرسالتين الجوابيتين لمدير المركز الاستشفائي، عدد 2035 و 2038
المتوصل بهما بتاريخ 24 و 29 دجنبر 2021؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق
بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق
باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية
للطلبات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة
بتاريخ 13 يناير 2022؛

أولا: المعطيات:

بمقتضى رسالتها المشار إليها أعلاه، تشتكي شركة «.....»، من أن طلب العروض رقم
2021/14 المتعلق بتدبير نفايات المصالح الاستشفائية التابعة للمركز الاستشفائي، يحتوي
على بنود تمييزية. حيث اعتبرت الشركة أن لائحة الوثائق التقنية المطلوبة في المادة 16 من نظام
الاستشارة وكذا المقاييس المعتمدة من أجل تقييم العروض التقنية للمتنافسين، والمحددة في نظام التنقيط
(grille de notation)، لا تتناسب مع حجم وطبيعة الأعمال موضوع طلب العروض.

وتشير الشركة إلى أن كمية النفايات المراد جمعها والمقدر وزنها في 20000 كيلوغرام سنويا
(بمعدل 1600 كيلوغرام شهريا)، بكلفة مالية تقديرية تبلغ 264000 درهم، لا تتلاءم والشروط التي
وضعها صاحب المشروع من أجل قبول العروض التقنية للمتنافسين.

وتضيف الشركة كذلك أن مطالبة صاحب المشروع المتنافسين بتقديم الشواهد المرجعية وكذا
رخصة نقل النفايات الطبية ضمن العرض التقني هو أمر مخالف لمقتضيات المادة 28 من المرسوم رقم
349-12-2.

وبعد مطالبته باطلاع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية على موقفه مما تقدمت به الشركة المشتكية، أوضح صاحب المشروع، في رسالتيه الجوابيتين المشار إليهما أعلاه، أن إعداد ملف طلب العروض قد تم في احترام تام للمقتضيات المنظمة للصفقات العمومية، مضيفا إلى أنه ونظرا لما يكتسيه نشاط جمع ومعالجة النفايات الطبية من أهمية داخل المرافق الصحية، فإن الشروط الواردة في نظام الاستشارة تعد عادية حيث يتم العمل بها في مجموعة من المؤسسات الصحية.

ثانياً: الاستنتاجات:

حيث إن صاحب المشروع قد نص في نظام الاستشارة على مجموعة الشروط التقنية واللوجستكية والبشرية من أجل تقييم العروض التقنية للمتنافسين؛ والتي تم عرضها من طرف الشركة المشتكية كالآتي:

- التوفر على أكثر من 3 طرق لمعالجة النفايات؛
- التوفر على أكثر من 10 عربات للنقل؛
- التوفر على أكثر من 40 مستخدماً؛

وحيث إن الفقرة 1 من المادة 5 من المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية تنص على أنه « يجب أن تقتصر الأعمال موضوع الصفقات على الاستجابة لطبيعة وحجم الحاجات المراد تلبيتها »؛

وحيث، وطبقاً للمادة 18 من نفس المرسوم، فإن نظام الاستشارة يبين، بالإضافة إلى لائحة المستندات التي يجب أن يدلي بها كل متنافس، مقاييس قبول المتنافسين، والتي يجب أن تكون موضوعية وغير تمييزية ومتناسبة مع محتوى الأعمال...؛

وحيث إن نفس المادة تنص على أنه يمكن إرفاق مقاييس قبول المتنافسين بمعاملات ترجيح، بحيث لا يمكن أن يكون هذا الترجيح وسيلة من الحد من المنافسة؛

وحيث باستقراء نظام التقييم المعتمد، وبالمقارنة مع حجم وكلفة الأعمال موضوع طلب العروض المشار إليه أعلاه، نجد أن إلزام المتنافسين التوفر على المؤهلات التقنية والإمكانات اللوجيستكية والبشرية المعروضة أعلاه لا يتناسب مع محتوى الأعمال المشار إليها أعلاه، وبالتالي يمثل عاملاً إقصائياً لمجموعة من المتنافسين؛

ثالثاً: رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المذكورة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن طلب العروض رقم 2021/14 يحتوي على بنود تمييزية وشروط غير متناسبة مع محتوى الأعمال من شأنها الحد من المنافسة.